

نشرة إعلامية

INFCIRC/190/Mod.1

Date: 3 July 2007

General Distribution

Arabic

Original: English

الاتفاق المعقود بين موريшиوس والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اتفاق بواسطة رسالتين متبادلتين مع جمهورية موريшиوس بشأن تعديل المادة ١٥ من اتفاق الضمانات

١ - من خلال الرسائلتين المتبادلتين المرفقتين، جرى تعديل المادة ١٥ من الاتفاق المعقود بين موريшиوس والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^١ لتنص على النحو التالي:

"تحمّل حكومة موريшиوس والوكالة النفقات التي تخص كلاً منهما في إيفائه لمسؤولياته بموجب هذا الاتفاق. لكن إذا تحملت حكومة موريшиوس أو أشخاص خاضعون لولايتها القانونية نفقات استثنائية نتيجة لطلب محدد قدمته الوكالة، كان على الوكالة أن تسدّ هذه النفقات شريطة أن تكون قد وافقت على ذلك مسبقاً. وفي جميع الأحوال تتحمّل الوكالة تكلفة أي عمليات قياس أوأخذ عينات إضافية قد يطلبها المفتشون."

٢ - وعملاً بأحكام الاتفاق المبين في الرسائلتين المتبادلتين، دخل هذا التعديل لاتفاق الضمانات حيز النفاذ في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦، وهو التاريخ الذي تلقت فيه الوكالة الرسالة الإيجابية ذات الصلة من موريшиوس.

^١ يرد مستنسخاً في الوثيقة INFCIRC/190.

الملحق

وزير الخارجية والتجارة والتعاون الدوليين

جمهورية موريشيوس

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦

المراجع: TS/M/25/2

سيدي،

يشرّفني أن أشير إلى رسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، التي تنص على ما يلي:

"يشرّفني أن أشير إلى قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) الذي صدر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣، والذي أذن للأمانة الوكالة بأن تقوم، حيثما اقتضى الأمر، بتعديل المادة ١٥ من اتفاقات الضمانات المعقودة على نمط الوثيقة INF/CIRC/153 (مصوّبة)، من خلال تبادل رسائل، بما يعبر بشكل صحيح عن أي تغيير في حالة العضوية."

واتفاق الضمانات الشاملة الذي عقدته موريشيوس مع الوكالة (الوثيقة INF/CIRC/190) دخل حيز النفاذ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣. وحيث إن موريشيوس لم تكن دولة عضواً في الوكالة في ذلك الوقت، فإن المادة ١٥ من الاتفاق تنص، في الجزء ذي الصلة، على أن "تسند حكومة موريشيوس للوكالة بالكامل ما تتكبّده الوكالة من نفقات رقابية بموجب هذا الاتفاق".

ومن أجل التعبير بشكل صحيح عن حالة موريشيوس كعضو في الوكالة، ووفقاً لمشاورات جرت سابقاً، أود أن اقترح تعديل المادة ١٥ لتنص على النحو التالي:

"١٥ - تتحمّل حكومة موريشيوس والوكالة النفقات التي تخصّ كلاً منها في إيفانه لمسؤولياته بموجب هذا الاتفاق. لكن إذا تحملت حكومة موريشيوس أو أشخاص خاضعون لولايتها القانونية نفقات استثنائية نتيجة لطلب محدّ قدمته الوكالة، كان على الوكالة أن تسند هذه النفقات شريطة أن تكون قد وافقت على ذلك مسبقاً. وفي جميع الأحوال تتحمّل الوكالة تكلفة أي عمليات قياس أوأخذ عينات إضافية قد يطلبها المفتشون"."

ومن المفهوم للأمانة أن موريشيوس موافقة على هذا الاقتراح. وإذا كانت الحالة كذلك، فإن هذه الرسالة والرد التأكدي من طرفكم سيشكّلان اتفاقاً بين موريشيوس والوكالة، يدخل حيز النفاذ في التاريخ الذي تنتهي فيه الوكالة ذلك الرد."

وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأن حكومة موريشيوس قبل الشروط المشار إليها آنفاً.

وتقضّلوا، سيدي، بقبول أسمى آيات التقدير.

مادان م. دوللو
الوزير

السيد محمد البرادعي
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيينا



الوکالة الدویلية للطاقة الذریة
国际原子能机构
INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY
AGENCE INTERNATIONALE DE L'ÉNERGIE ATOMIQUE
МЕЖДУНАРОДНОЕ АГЕНТСТВО ПО АТОМНОЙ ЭНЕРГИИ
ORGANISMO INTERNACIONAL DE ENERGÍA ATÓMICA

WAGRAMER STRASSE 5, P.O. BOX 100, A-1400 VIENNA, AUSTRIA
TELEPHONE: (+43 1) 2600, FACSIMILE: (+43 1) 26007, E-MAIL: Official.Mail@iaea.org, INTERNET: www.iaea.org

IN REPLY PLEASE REFER TO:
PRIERE DE RAPPELER LA REFERENCE:

DIAL DIRECTLY TO EXTENSION:
COMPOSER DIRECTEMENT LE NUMERO DE POSTE:

٢٠٠٣-١٠-٣٠

سيدي،

يشرفني أن أشير إلى قرار مجلس معاذن الوکالة الدویلية للطاقة الذریة (الوکالة) الذي صدر في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٣ ، والذي، في جملة أمور، أذن لأمانة الوکالة بأن تقوم، من خلال تبادل رسائل مع موريشيوس، بتعديل المادة ١٥ من اتفاق الضمانات المعقود بين موريشيوس والوکالة (الوثيقة INF/CIRC/190)، بما يعبر بشكل صحيح عن أي تغير في حالة العضوية.

وأتفاق الضمانات دخل حيّز التنفيذ في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ . وحيث إن موريشيوس لم تكن دولة عضواً في الوکالة في ذلك الوقت، فإن المادة ١٥ من الاتفاق تنص، في الجزء ذي الصلة، على أن "تسدّ حکومة موريشيوس للوکالة بالكامل ما تتکبدہ الوکالة من نفقات رقابية بموجب هذا الاتفاق".

ومن أجل التعبير بشكل صحيح عن حالة موريشيوس كعضو في الوکالة، ووفقاً لمشاورات جرت سابقاً، أود أن اقترح تعديل المادة ١٥ لتنصّ على النحو التالي:

"١٥ - تتحمل موريشيوس والوکالة النفقات التي تخصّ كلاً منها في إيفائه لمسؤولياته بموجب هذا الاتفاق. لكن إذا تحملت موريشيوس أو أشخاص خاضعون لولايتها القانونية نفقات استثنائية نتيجة لطلب محدّد قدمته الوکالة، كان على الوکالة أن تسدّ هذه النفقات شريطة أن تكون قد وافقت على ذلك مسبقاً. وفي جميع الأحوال تتحمل الوکالة تكالفة أي عمليات قياس أو أخذ عينات إضافية قد يطلبها المفتشون".

H.E. Mr. Jaynarain Meetoo
Ambassador
Resident Representative of Mauritius
to the International Atomic Energy Agency
7-9 Chemin Louis Dunant
CH-1202 Geneva
Switzerland

ومن المفهوم للأمانة أن موريشيوس موافقة على هذا الاقتراح. وإذا كانت الحالة كذلك، فإن هذه الرسالة والرد التأكدي من طرفكم سيشكلان اتفاقاً بين موريشيوس والوكالة، يدخل حيز النفاذ في التاريخ الذي تلتقي فيه الوكالة ذلك الرد.

وتفضّلوا، سيدتي، بقبول أسمى آيات التقدير.

فيلموس شيرفيني
مدير
مكتب العلاقات الخارجية وتنسيق السياسات

بالنيابة عن المدير العام